

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع: حول معالم التسجيل المستوجبة على عقدي شراء شقتين
المرجع: مکتوبکم الوارد علينا بتاريخ 24 أكتوبر 2014

وبعد،

لقد أقدتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن حريفیک السيدین
أبرما بتاريخ 30 سبتمبر 2014 عقدي شراء كل على حدة مع شركة
وهي باعث عقاري مرخص له اقتنيا بمقتضاها شقتين متمثلتين في المحليین
الكائنين بالمركب العقارى " تحت عدد بالطابق وتحت
عدد بالطابق ، وذلك لاستغلالهما في الميدان الصحي. وعند التوجه
للقباضة المالية للقيام بإجراء التسجيل تمت مطالبتهما بمعلوم التسجيل النسبي المستوجب على
البيوعات العقارية والمحدد بـ5% وعلى هذا الأساس فإنهما يتساءلان عن إمكانية الانتفاع بالتسجيل
بالمعلوم القار طبقا لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 58 من مجلة تشجيع الاستثمارات كما تم
تنقيحه بأحكام الفصل 53 من القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتعلق
بقانون المالية لسنة 2014 يستوجب الانتفاع بالمعلوم القار لعقود اقتناء العقارات لدى الباعثین
العقاريين توفر الشروط التالية :

- تقديم قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري،

- تقديم نسخة من شهادة إيداع التصريح بالاستثمار المنصوص عليها بالفصل 2 من مجلة
تشجيع الاستثمارات،

- أن تتم الإحالة في إطار عملية نقل أولى،

- أن لا يكون قد تم استغلال العقار سابقا من قبل الباعثین العقاريين،

- أن يكون العقار موجّها لتعاطي نشاط اقتصادي على معنى الفصل الأول من مجلة تشجيع الاستثمارات وأن يتعهد مقتني العقار بتخصيصه لذلك.

وعلى هذا الأساس وباعتبار عدم توفر شرط التعهد ضمن عقدي البيع المؤرخين في 30 سبتمبر 2014 بتخصيص المبلين للأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها بشهادتي إيداع التصريح بالاستثمار فإن عقدي البيع يخضعان للتسجيل بالمعلوم النسبي المستوجب على البيوعات العقارية والمحدد بـ5% وذلك بالإضافة إلى معلوم الترسيم العقاري المحدد بـ1% ومعلوم الطابع الجبائي المحدد بـ3 دنانير.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام لدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي